الدعم العربي السياسي والدبلوماسي والمالي للثورة الجزائرية 1954 – 1962

أ. ميلود بركوكي جامعة البليدة 2

ملخص :

لم يسجل التاريخ العربي المعاصر أي اتفاق أو إجماع حول أية قضية من القضايا العربية والإقليمية باستثناء الإجماع العربي الوحيد حول القضية الجزائرية إبان فترة الخمسينات وأوائل الستينات من القرن 20 ، ولم تنل ثورة من الثورات التحريرية في تاريخ العرب المعاصر ما نالته ثورة التحرير الجزائرية من حيث الدعم والمساندة الرسمية والشعبية ، سياسيا ودبلوماسيا وماليا وعسكريا وثقافيا . وسنحاول في هذه الدراسة التركيز على الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي .

ولعل المتتبع لأحداث الثورة الجزائرية يتساءل عن الدعم اللامشروط للثورة الجزائرية من طرف أشقائهم العرب رغم اختلافاتهم السياسية والإيديولوجية والطائفية ، والجواب هو أن هذه الأمة العربية وجدت ضالتها التاريخية والسياسية في الثورة الجزائرية ، حيث اعتبرت هذه الثورة رمزا للمقاومة ضد الاستعمار والإمبريالية والصهيونية .

Résumé :

Le soutien arabe a la lutte du peuple algérien 1954 – 1962 fut total et inconditionnel au niveau des états et des peuples arabes . tous voyaient dans la révolution algérienne déclenché le premier novembre 1954 le symbole de la liberté et de la résistance des peuples arabes contre le colonialisme , l'impérialisme, et le sionisme . c'est dans cette logique qu'iles ont admiré l'héroïsme et les sacrifices du peuple algérien , et ils l'ont soutenu de 1954 à 1962 .

مقدمة :

ظهر تضامن البلدان العربية مع الشعب الجزائري قبل اندلا ع الثورة التحريرية الكبرى عام 1954 ، فلم يمض على تأسيس جامعة الدول العربية سوى بضعة أسابيع عندما وقعت مجازر 08 ماي 1945 ، وقد شعر أمينها العام السيد "عبد الرحمان عزام " بالتزامات الجامعة نحو الشعب الجزائري إزاء ما كان الفرنسيون يرتكبونه من عمليات الإبادة والإرهاب في حقه[1]. ولما اندلعت الثورة التحريرية الجزائرية عام 1954 لم يكن أحد من العرب يراهن عليها في وصولها إلى أهدافها ، وتخلصها من جبروت الاستعمار الفرنسي ، لكن بعون الله وثبات الشعب الجزائري على مبادئه وإيمانه بقضيته تحقق النصر تلو النصر ، وتراجع واندحر الاستعمار في عدة معارك امتد صداها إلى دول الجوار وأمصار العرب ، "فلم يسجل التاريخ العربي المعاصر كما قال السيد "محمد برغام""[2] أي اتفاق أو إجماع على أي قضية كانت من القضايا العربية والإقليمية باستثناء الإجماع العربي الوحيد والفريد من نوعه حول الثورة الجزائرية"[3] ولم يكن هذا الدعم والمساعدة المنقطعة النظير لأسباب إنسانية وقومية فقط ولكن لأسباب سياسية بالدرجة الأولى ، لأن جماهير الأمة العربية بكل أطيافها تداركت في الثورة الجزائرية ما فرطت فيه في الثورات السابقة ، في أن الثورة الجزائرية هي بمثابة طوق نجاة لهم مما يحاك ضدهم من مؤامرات ودسائس كانت بدايتها فلسطين وتكون نهايتها كل البلاد العربية . وعلى هذا الأساس احتضنت جماهير الأمة العربية الثورة الجزائرية وساندتها في كل المجالات ، وهو ما عبر عنه رئيس حكومة سوريا "سعيد الغزي" بقوله : " .... إن حرب الجزائر تهدد وجود الأمة العربية كلها فهي لا تستهدف دولة بعينها بل تستهدف كيان الأمة العربية كلها في المشرق والمغرب ..[4] سنحاول في هذه الدراسة الاستشهاد ببعض أوجه هذا الدعم من الناحية السياسية والدبلوماسية والمالية .

1- الدعم العربي السياسي و الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954 – 1962 :

[1] أبو القاسم سعد الله : أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، دار البصائر للنشر والطباعة ، الجزء الثاني الجزائر 2007 ص 201/200

[2] محمد برغام : مجاهد ودبلوماسي جزائري تولى عدة مناصب سياسية خلال ثورة التحرير وبعد الاستقلال ، تقلد عدة مناصب دبلوماسية في البلدان العربية إرجع إلى بشير سعدوني : الثورة الجزائرية في الخطاب الرسمي العربي ص11 .

[3] بشير سعدوني : الثورة الجزائرية في الخطاب الرسمي العربي 1954 -1962 دار مدني للنشر والطبع البليدة الجزائر ، الجزء الأول 2013 ص 11.

[4] صالح بلحاج : الدعم العربي للثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث للطبع والنشر الجزائر 2009 ص330 .

أ) – على مستوى الدول : حينما اندلعت الثورة الجزائرية تجاوبت معها شعوب دول الجوار الشقيقة وهي : تونس والمغرب وليبيا بالدرجة الأولى ، ثم باقي الدول العربية في المشرق .

وكانت تونس شعبا وحكومة محتضنة لكل أطياف المجتمع الجزائري الذين قصدوها هروبا من ويلات الاستعمار ، أما الطبقة السياسية التونسية فقد اعتبرت قضية الشعب الجزائري جزءا لا يتجزأ من القضية التونسية لأن المستعمر واحد، وهنا بالرغم من التصريح الحذر الذي أدلى به رئيس الحكومة التونسية "لحبيب بورقيبة" بالقيروان يوم 30 /1955/10 والذي قال فيه مايلي :" إن إخواننا الجزائريين نعينهم بلاشك عندما تواصل تجربتنا بصدق وإخلاص فنعمل على تعزيز موقف أنصار السلم ونعينهم على التغلب على غلاة الاستعمار إلى أن يفرضوا على الحكومة الفرنسية حلا وسطا للقضية

الجزائرية مثلما تم بتونس ، وتنتهي الحرب في تلك الديار[1] " ، أما على المستوى الدبلوماسي فالحكومة التونسية بذلت مساعي سياسية لتقريب وجهات النظر بين الفرنسيين والجزائريين لكنها باءت بالفشل لعدم جدّية الفرنسيين ومناوراتهم ، ورفض الجزائريون إسقاط تجربة الحكم الذاتي على الجزائر.لكن بالرغم من اختلاف وجهات النظر بين الجزائريين ورئيس الحكومة التونسي "لحبيب بورقيبة " فإن المساعي التي قام بها توحي بأن فرض سياسة الأمر على القيادة الجزائرية كان من غير مجد ، لذلك سعى "لحبيب بورقيبة" في تنقلاته الخارجية إلى تليين موقفه . ففي 22 أكتوبر 1956 سافر "لحبيب بورقيبة" بصفته رئيسا لتونس إلى الولايات المتحدة الأمريكية لحضور الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وألقى خطابا أهم ما ورد فيه حول القضية الجزائرية : " ....نحن نشاهد اليوم حربا طاحنة تدور رحاها في الجزائر ضد شعب أبيّ لا ذنب له سوى تعلق إرادته بالتخلص من السيطرة الأجنبية[2]...." وواصلت القيادة التونسية تأييدها للقضية الجزائرية في المحافل الدولية رغم بعض الخلافات التي طرأت على العلاقات بينهما سرعان مافتئت أن عادت الأمور إلى مجراها الطبيعي .

أما المغرب الأقصى فبحكم الروابط التاريخية والحضارية التي تربطنا به والجوار ، فإن دعمه للقضية الجزائرية لم ينقطع أبدا سواء من الجماهير ، أو الأحزاب السياسية ،أو البلاط الملكي المغربي وعلى رأسهم " محمد الخامس " ، وهذا ما أكده الرئيس الأسبق الجزائري "أحمد بن بلة " في الندوة المغاربية الموسومة "وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير " المنعقدة بالرباط (المغرب) أيام 24 و26 فبراير 2002 حيث ألقى كلمة أشار فيها بما يلي : " ...إن الإخوة المغاربة وعلى رأسهم " محمد بن عبد الكريم الخطابي " قدموا لنا دعما سياسيا لا يستهان به

[1] حبيب حسن اللولب : التونسيون والثورة الجزائرية ، منشورات سيدي نايل الجزائر ، الجزء الأول 2013 ص 382

[2] المرجع السابق ص 456 .

في اندلاع الثورة الجزائرية 1954[1]..."وحتى بعدها واصل الشعب المغربي بكل أطيافه دعم القضية الجزائرية ، أما الدعم الدبلوماسي المغربي فقد أبان المغاربة عن تأييدهم للقضية الجزائرية ، ففي شهر ديسمبر 1957 أوفدت المملكة المغربية وزير خارجيتها " أحمد بلفريج " إلى هيئة الأمم المتحدة بنيويورك لحضور جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتناول ممثل المغرب الكلمة في هذه الجلسة وتطرق إلى مسألة تدويل القضية الجزائرية ، وهذا على مستوى اللجنة السياسية لوزراء دول هيئة الأمم المتحدة ، وفي ذات المناسبة ألقى ملك المغرب " محمد الخامس "كلمة أمام الحاضرين أكد فيها حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، ودعا طرفي النزاع لإجراء مفاوضات تضع حلا للمشكل الجزائري[2] " . وفي مناسبات كثيرة بقي المغرب ثابتا على موقفه وهذا إلى غاية 1962 .

أما ليبيا فتميزت بمواقفها المشرفة اتجاه القضية الجزائرية ، فالملك " إدريس السنوسي " والشعب الليبي برمته اعتبروا القضية الجزائرية قضيتهم وجهاد الشعب الجزائري جهادهم ، فواجب الأخوة والدين يفرض عليهم جميعا دعم الشعب الجزائري . ومن أشكال الدعم السياسي الليبي للثورة الجزائرية نذكر موافقة الحكومة الليبية على عقد دورتين للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، كما كانت ليبيا من أوائل الدول في الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية ، وكانت أول زيارة للرئيس الجزائري " فرحات عباس" إلى ليبيا في 12 فيفري 1959 عرفانا بالدور الرائد لليبيا في إنجاح اللقاءات التي قادت إلى إقامة مؤسسات سياسية للثورة الجزائرية . أما على المستوى الدبلوماسي فقد كانت ليبيا حاضرة في مؤتمر باندونغ (أندونيسيا) الذي انعقد ما بين 18 و 24 أفريل 1955 ، حيث ساندت ليبيا القضية الجزائرية على جميع المستويات خاصة في هيئة الأمم المتحدة التي انظمت إليها في 14 ديسمبر 1955 والتي دشنها ممثل ليبيا بخطاب وصف فيه الاستعمار الفرنسي "بأكذوبة العصر " وهذا تلميحا لمزاعم فرنسا بأن الجزائر فرنسية وأنها مستعدة للحوار والتهدئة[3] ويكفي آخر مؤتمر لقادة الثورة كان في ليبيا وهو مؤتمر طرابلس الذي انعقد من 27 ماي إلى 02 جوان 1962 الذي انبثق عنه مؤتمر طرابلس .

أما مصر الشقيقة فهي بلا منازع قبلة العرب ومعقلا لثوار المغرب العربي ومستقر النخبة الثورية الجزائرية ، فمنذ اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية عام 1954 لقيت التعاطف والتأييد والدعم والمساندة من كل أطياف المجتمع المصري

---

[1] عبد الله مقلاتي : الدعم الدبلوماسي المغربي للثورة الجزائرية ، الذاكرة الوطنية ، عدد خاص 2006 ، المندوبية السامية لقدماء المقاومين في المغرب ص 277 إلى 280

[2] علي محمد محمد الصلابي : كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي ، دار العزة والكرامة ، ط1 ، 2017 ص595/558

[3] علي محمد محمد الصلابي : كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي .....دار العزة والكرامة ، ط1 وهران الجزائر 2017 ص 598/558

وعلى رأسهم قيادة مصر وزعيمها " جمال عبد الناصر" الذي اعتبر القضية الجزائرية قضية مصرية وقضية كل العرب وسمح لكل الشخصيات الوطنية الجزائرية باستعمال أراضيها للنشاط السياسي واستخدام كل المنابر الإعلامية والجماهيرية لإسماع صوت الجزائر في داخل مصر وخارجها .

أما على الصعيد الدبلوماسي فلقد وجد الوفد الخارجي لجبهة التحرير الجزائري كل التسهيلات لحضور المؤتمر والندوات في داخل مصر وخارجها ، وكانت أول محطة لتدويل القضية الجزائرية هي مؤتمر باندونغ (أندونيسيا) ، وكان لمصر دور كبير في حضور الوفد الجزائري لهذا المؤتمر الذي انتهت أشغاله باعتراف الدول المشاركة بعدالة القضية الجزائرية[1] ، وفي كل المناسبات الدولية التي حضرها وفد جبهة التحرير الوطني إلا وكان لمصر دور سياسي فيه وهذا إلى غاية 1962

أما السودان فتأخر موقفه في دعم القضية الجزائرية سياسيا ودبلوماسيا وهذا إلى غاية 1959 الذي صادف قيام رئيس الحكومة المؤقتة السيد " فرحات عباس " بزيارة الخرطوم (السودان) فتدارك هذا التأخر واتخذ مواقفا مشرفا لدعم القضية الجزائرية ، منها سحب سفيرها من العاصمة الفرنسية باريس احتجاجا على سياسة الاستعمار الفرنسي الوحشية اتجاه الشعب الجزائري ، ومن مواقفه المؤيدة للقضية الجزائرية فإنه بمناسبة الذكرى السابعة لاندلاع الثورة الجزائرية في نوفمبر 1961 طالب " طلعت فريد " عضو المجلس الأعلى للثورة السودانية الرئيس الفرنسي "شارل ديغول" الاعتراف باستقلال الجزائر قبل فوات الأوان[2]

أما الشقيقة سوريا فهي بلا شك الأقرب إلى قلوب الشعب الجزائري وقادة ثورتها ، وبالرغم من بعدها الجغرافي عن الجزائر فقد اعتبرت قضية الشعب الجزائري قضيتها وقضية كل العرب ، فالرئيس السوري " شكري القوتلي" كان سباقا في تحذير العرب من مؤامرات الأعداء قائلا : " ... لطالما قلت لكم – أيها الأصدقاء – في مناسبات شتى أن الاستعمار في أفوله وزواله يؤلف جبهة واحدة متراصة لمقاومة الأماني العربية وتعطيل عجلة التقدم والتحرر العربي ، وقد ظهر للعرب بجلاء في جميع ديارهم أن كارثتهم في الجزائر وكارثتهم في فلسطين من صنع الجبهة الاستعمارية الموجودة[3].

[1] صالح لميش ، الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية 1954 -1962 ،دار بهاء الدين للنشر والتوزيع الجزائر 2013 ص137 إلى غاية 139 .

[2] علي محمد الصلابي : كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي .... ، ص 779 إلى 788 .

[3] بسام العسلي : جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، ط3 بيروت لبنان ، 1990 ص 128

لقد أدرك الرئيس السوري بتجربته السياسية وحدسه أن صراع العرب مع الاستعمار تُمثل فيه الجزائر خط الدفاع الأمامي ، ونجاح ثورة الجزائر يمثل إنقادا لعروبتها وضمانا لبقائها ، لذلك سارعت سوريا إلى تأييد القضية الجزائرية واحتضان كل الجزائريين الفارين إليها بصدر رحب ، ولم يقتصر الدور السوري الرسمي على إلقاء التصريحات والخطب بل تعداه إلى المستوى الدبلوماسي بتكليف مندوبها في هيئة الأمم المتحدة بالقيام بمساعي لدى دول منطقة الأفرو أسيوي (حركة عدم الانحياز لاحقا) في باندونغ ودول حلف الشمال الأطلسي ، وطالب مندوب سوريا في الأمم المتحدة بإدراج القضية الجزائرية للمناقشة في اللجنة السياسية لعام 1955 ، كما دافع وزير خارجيتها " خالد العظم " عن القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1955[1]، مؤكدا تأييد سوريا المطلق من أجل حرية واستقلال الشعب الجزائري . واستمرت سوريا في تأييدها لحقوق الشعب الجزائري في كامل المنابر الدولية وهذا إلى غاية 1962 .

أما لبنان التي وصفها أحمد توفيق المدني بما يلي : " ... بلد المتناقضات ، بلد المال والتجارة والكسب حراما وحلالا ، وبلد القلم والكتب والمطابع والصحف والمجلات ، وبلد الأديان المتنافرة باطنا والمتسامحة ظاهرا ، إنما هو مع ذلك بلد الجمال والكياسة واللطف والظرف ..." فبالرغم من هذه المظاهر التي تميز لبنان فإن قلبها اتسع للقضية الجزائرية واستقبلت وفود جبهة التحرير الوطني التي زاروها من أجل الدعم ووعدوا ممثلي الجزائر بالتأييد في المنابر الدولية منها هيئة الأمم المتحدة ، وسعوا لدى السلطات الفرنسية وهم المدللون لديها ، وأكدوا أنهم مع حقوق الشعب الجزائري[2]

أما المملكة الهاشمية الأردنية فقد كان موقفها إيجابيا ومشرفا منذ اندلاع الثورة التحريرية في 1954 ، فالملك الأردني " حسين بن طلال " أبان عن موقف المملكة والشعب الأردني وهذا أثناء استقباله وفد جبهة التحرير الوطني قائلا لهم : "... لا تقسّموا جهودكم ولا توزعوا نشاطكم ، همكم الأول واجهة القتال داخل الجزائر ، وليكن همكم الثاني هو دوائر هيئة الأمم المتحدة . نحن على خلاف مع بعض الدول الأشقاء العرب لكننا نلتقي عند النقط المقدسة ، نلتقي ونتعاون ونتضامن عند قضية الجزائر .."[3] انطلاقا من هذا التصريح الجريء للملك حسين الذي اعتبر القضية الجزائرية قضية مقدسة وقضية قومية تهم كل الأمة العربية فإن موقف الحكومات الأردنية لم يبخل على الشعب الجزائري

[1] عبد الله مقلاتي وصالح لميش : سوريا والثورة الجزائرية ، دار شمس الزيبان للنشر والتوزيع الجزائر 2013 ص77 – 78

[2] أحمد توفيق المدني: حياة كفاح ، مذكرات المؤسسة الوطنية للكتاب الجزء 3 ط2 الجزائر 1988 ص 634- 635

[3] مريم صغير : مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962 دار الحكمة للنشر والتوزيع الجزائر 2007 ص284 – 246 – 247

بالمساندة والتأييد ، فبمناسبة احتفال فرنسا بعيد الحرية أصدرت الحكومة الأردنية يوم 15 جويلية 1956 بلاغا رسميا أوقفت فيه جميع الوزارات والمؤسسات والدوائر الرسمية لمدة 10 دقائق حدادا على أرواح شهداء الجزائر ، وعندما أقرت السلطات الفرنسية حكم الإعدام في حق المجاهدة " جميلة بوحيرد " سارعت الحكومة الأردنية إلى إرسال برقية احتجاج إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة " داق . همرنشولد" . وكان أهم دعم للمملكة الأردنية للقضية الجزائرية هو اعترافها بالحكومة المؤقتة الجزائرية عام 1958 ، واستمر الدعم والمساندة الى غاية 1962 [1] .

أما العراق فيرجع بداية اهتمام الحكومة العراقية بالقضية الجزائرية إلى أحداث هجوم الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955 الذي كان له صدى كبير لدى الرأي العام العراقي . وفي 20 مارس 1956 زار وفد من جبهة التحرير الوطني العراق ولقي استقبالا حارا سواء لدى الجماهير العراقية أو السلطات الرسمية ، ولما زار رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقيادة " فرحات عباس " لقي الوفد هو الآخر استقبالا منقطع النظير من كل أطياف المجتمع العراقي ، وخاصة رئيس الوزراء " عبد الكريم قاسم " الذي جدد للوفد الجزائري تأييد الشعب العراقي المطلق للثورة الجزائرية قائلا :

" ... إن الثورة الجزائرية ثورته وثورة كل الشعوب العربية المناضلة ، وأن العراق يبدي كامل استعداده للوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية وتدعيمها ماديا وسياسيا وعسكريا ، وفي المجالات الدولية بكل ما استطاع إليه سبيلا ..."[2] ، وعموما استمر دعم العراق للثورة الجزائرية في المنابر العربية والدولية إلى غاية استرجاع الجزائر سيادتها الوطنية عام 1962.

ب) – على مستوى جامعة الدول العربية :

في 01 نوفمبر 1954 وعلى إثر إعلان بيان أول نوفمبر في القاهرة ، أعلن " أحمد الشقيري " الأمين العام لجامعة الدول العربية تأييده لحركة التحرير في الجزائر ، واعتبر قضية الجزائر قضية دولية ، لكن بعد ذلك اتخذت الجامعة

[1] عمر صالح العمري : موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية 1954-1962 ، طبعة خاصة ، وزارة المجاهدين الجزائر 2008 ص 31 و 32 .

[2] المركز الوطني للدراسات التاريخية والبحث في الحركة الوطنية ثورة 01 نوفمبر 1954 ، الدعم العربي للثورة الجزائرية طبعة خاصة ، وزارة المجاهدين 2007 ص 283 إلى 286 .

موقفا غريبا وهو عدم دعم مبادرة المملكة العربية السعودية التي دعت فيها رئيس مجلس الأمن الدولي إلى النظر في الحالة الخطيرة للشعب الجزائري نتيجة أعمال القمع والاضطهاد الذي تمارسه عليهم السلطات الفرنسية ، واتخذت موقفا غريبا آخر وهو أنه في اجتماع 13 سبتمبر 1955 امتنعت جامعة الدول العربية تسجيل قضية الجزائر في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى وقت لاحق[1]، ثم تداركت الأمر لما اشتد وطيس الحرب في الجزائر وحققت الثورة الجزائرية انتصارات وصل صداها إلى كل بقاع العالم .

ففي جويلية من عام 1955 وجهت الأمانة العامة للجامعة نداء إلى الرأي العام العالمي تطالب فيه بالحقوق المشروعة للشعب الجزائري ، ثم أبرق أمين عام الجامعة العربية للأمين العام للأمم المتحدة يوجه نظره إلى الحالة الخطيرة في الجزائر ، وبرقيات أخرى إلى سفراء الدول الأجنبية ومؤتمر حركة عدم الانحياز ومفَوَضِيَاتها بالقاهرة وسفراء دول حلف الشمال الأطلسي بالقاهرة ، موجهة النظر فيها إلى ما قامت به السلطات الفرنسية من سحب قوات كبيرة للحلف وإرسالها إلى الجزائر لقمع المواطنين الجزائريين . واجتمع المجلس في 23 مارس 1956 وأصدر قرارا أعرب فيه عن استنكاره الأعمال العدوانية التي ترتكبها السلطات الفرنسية ضد الجزائريين وخصت بالذكر قرصنة طائرة زعماء الثورة في 22 أكتوبر 1956 ، وأوصى مجلس الجامعة في 30 مارس 1957 وزراء خارجية الجامعة الأعضاء بزيارات للدول الأجنبية ولاسيما أمريكا اللاتينية والاسكندينافية (شمال أوروبا) قبل انعقاد هيئة الأمم المتحدة في دورتها الجديدة لتعريف هذه الدول بعدالة القضية الجزائرية .

وفي 22 سبتمبر 1958 وافقت الأمم المتحدة على إدراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال بلا مناقشة بناء على طلب الوفد الدائم لجامعة الدول العربية في نيويورك والمجموعة الاسيوية الإفريقية . وفي 08 – 12 ديسمبر 1958 عقدت اللجنة السياسية اجتماعات لبحث قضية الجزائر ووافقت على مشروع قدمته سبع عشرة دولة عربية وأسيوية ، وعرض المشروع على الجمعية العامة للأمم المتحدة أيدته 35 دولة[2] وامتنعت 27 دولة عن التصويت ، ورفض المشروع لعدم حصوله على الأغلبية بتخلف صوت واحد ،

وقد اعتبر العرب والحكومة المؤقتة الجزائرية هذا التصويت انجازا ومكسبا لقضية الشعب الجزائري . وعلى إثر تناول وسائل الإعلام العالمية خبر إقدام السلطات الفرنسية على إجراء تجارب نووية في الصحراء الجزائرية ، أصدرت الأمانة العامة للجامعة بيانا شجبت فيه هذه التجارب ، وأشارت إلى أنها تشكل خطرا ليس على الجزائر فحسب بل على البيئة ودول الجوار . وفي 20 جويلية 1961 اتفقت الجامعة العربية مع ممثلي 29 دولة أسيوية وإفريقية في الأمم

[1] بوعلام بن حمودة : الثورة الجزائرية ثورة نوفمبر 1954 معالمها الاساسية ، دار النعمان للنشر والتوزيع ، الجزائر 2012 ص 175

[2] محمد علي الرفاعي : الجامعة العربية وقضايا التحرر ، الشركة المصرية للطباعة والنشر مصر ، 1971 ص 98 إلى 100 .

المتحدة على تقديم مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يطلبون منه إدراج قضية الجزائر في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة . وأثناء استئناف المفاوضات الجزائرية الفرنسية في مدينة إيفيان (Evian) الفرنسية والاتفاق على وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 اجتمع مجلس الجامعة وقرر اعتبار هذه الاتفاقية نصرا للشعب الجزائري والأمة العربية جمعاء[1].

أما المملكة العربية السعودية فقد كان تأييدها للقضية الجزائرية قبل اندلاع الثورة التحريرية ، بحيث في 14 أوت 1954 أرسلت خطابا لأمانة جامعة الدول العربية تبدي فيه استعدادها لعرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة ، وبعد اندلاع الثورة وفي شهر ديسمبر 1954 قدّم وفد المملكة العربية السعودية مذكرة إلى رئيس مجلس الأمن بالأمم المتحدة يحيطها علما بالحالة الخطيرة التي تمر بها الجزائر بسبب أعمال القمع والاضطهاد التي تمارسها السلطات الفرنسية ضد الشعب الجزائري . وبمناسبة زيارة ملك السعودية للولايات المتحدة الأمريكية لحضور أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك في شهر فيفري 1957 جدد الملك "سعود بن عبد العزيز" ثبات موقف المملكة من القضية الجزائرية مصرحا للصحافة قائلا : "... إننا نريد السلام ونتمنى للجزائر الحرية[2].." وكان توقيت هذه الزيارة دقيقا ومحسوبا من طرف جبهة التحرير الوطني ومطلوبا بإلحاح من جامعة الدول العربية ، ومنسجما تماما مع خطة الكتلة الأفرو آسيوية في الأمم المتحدة ، ودافعت المملكة السعودية لصالح القضية الجزائرية سواء على المستوى العربي أو الدولي إلى غاية استقلال الجزائر عام 1962 .

أما اليمن فبالرغم من بعدها الجغرافي عن الجزائر ، والظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تمر بها إلا أنه كان سبّاقا في تأييده للقضية الجزائرية على المستويين الشعبي والرسمي ، ففي الفاتح من أكتوبر 1955 كان صوت اليمن داعما

للموقف العربي ، وفي 19 سبتمبر 1958 كان اليمن من الدول السباقة إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية وذلك في 21 سبتمبر 1958 ، وفي دورة 1959 للجمعية العامة للأمم المتحدة أكد ممثل اليمن موقف بلاده الثابت من القضية الجزائرية ودعا فرنسا لقبول التحاور مع الحكومة المؤقتة من أجل الوصول إلى استفتاء تقرير المصير للشعب الجزائري .

[1] المرجع السابق ، ص 112 / 114 و 118 .

[2] أحمد بشيري : الثورة الجزائرية والجامعة العربية ، منشورات تالة الجزائر ، ط2 ، 2009 ص 94 .

وفي مؤتمر حركة عدم الانحياز الذي انعقد ببلغراد (يوغسلافيا) في الفترة مابين 01 و 06 سبتمبر 1961 جددت اليمن تأييدها للقضية الجزائرية ، وأكد ممثلها رفضها وضرورة منع التجارب النووية ، وهذه إشارة للتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية [1]

أما الكويت فأحوالها في فترة الخمسينات كانت متردية ولا تدل على أي أثر من آثار النعمة ، وفي يوم 06 ديسمبر 1957 زارها وفد من جبهة التحرير الوطني قاده " أحمد توفيق المدني " حيث قابلوا أميرهم " عبد الله السالم الصباح" الذي استقبلهم في بيت متواضع ، وأكد لهم بأن الكويت ملكا وشعبا متعاطفة مع قضية الأشقاء في الجزائر وداعمة لكفاحهم ، وأكد لهم بأنهم واجدون عندهم بما يحبون[2] .

2 – الدعم العربي المالي للثورة الجزائرية 1954 – 1962 :

1– على مستوى الدول :

أ) – تونس : كانت الثورة الجزائرية تتلقى أموالا معتبرة من الشقيقة تونس ساهم في جمعها المواطنون الجزائريون المقيمون هناك والذين كانوا على غرار إخوانهم في الجزائر يقدمون اشتراكات معتبرة للثورة الجزائرية . وقد تزايد هذا الدعم المالي بعد إقامة القاعدة الشرقية على الحدود الشرقية ، غير أن الحصار الذي فرضته السلطات الاستعمارية على تلك الحدود حال دون الحصول على أموال إضافية من تونس ، فلجأت جبهة التحرير الوطني إلى استحداث حيلة عن طريق الحوالات البريدية على مراحل مختلفة في المكاتب البريدية التونسية لاسيما بريد عين الدراهم ، وإرسالها إلى الخارج مع أشخاص مكلفين بهذه العملية من طرف جبهة التحرير الوطني ليوصلوها إلى خزينة الثورة الجزائرية دون إثارة أي شكوك لدى السلطات الاستعمارية . أما الأموال الأخرى فكانت تأتي من تبرعات المواطنين التونسيين بصفة تلقائية .

ب)– المغرب : مثلما كان الحال في تونس شهده المغرب الذي كانت فيه جالية جزائرية معتبرة ساهمت في تمويل الثورة بتبرعاتها في شكل اشتراكات شهرية .أما الشعب المغربي فقد تضامن مع الشعب الجزائري في محنته حيث أنه أثناء المهرجانات في الساحات العمومية ، وفي قاعات السينما ، وعلى منابر الجمعة في المساجد ، وفي المناسبات الدينية كانت تجمع التبرعات لصالح الثورة الجزائرية ، وحتى التجار المغاربة كانوا يدفعون مشاركة شهرية لصالح جبهة التحرير الوطني[3] أو أثناء إقامة أيام وأسابيع التضامن مع الشعب الجزائري .

---

[1] علي محمد محمد الصلابي : كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي ، ط1 ، وهران الجزائر 2017 ص 779 /788

[2] أحمد توفيق المدني : حياة كفاح ، مذكرات ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزء 3 ط2 الجزائر 1988 ص 527- 528

[3] مصطفى بن علي : جوانب من دعم أبناء شرق المغرب لحركة تحرير الجزائرية 1954-1962 ، الذاكرة الوطنية عدد خاص ،

ت) – ليبيا : كانت ليبيا مصدر تمويل رئيسي بالمال والمساعدات المادية ، وكانت مبادرة من أعيان مدينة طرابلس الذين أسسوا "لجنة دعم الجزائر" التي كلفت بجمع الأموال والتبرعات لصالح الثورة الجزائرية . وفي عام 1957 قررت جبهة التحرير الوطني تأسيس مكتب لها في ليبيا وهكذا أصبحت أموال التبرعات تصب مباشرة في حسابها وفق محاضررسمية ، كما كانت هناك وسائل أخرى تمثلت في تخصيص أيام في كل المنابر الوطنية لجمع التبرعات

ج) – مصر : مساهمة جماهير الشعب المصري بكل أطيافه ماليا وماديا في نفقات الثورة الجزائرية تبقى منقوشة على صفحات القلب كما قال ممثل جبهة التحرير الوطني في القاهرة السيد " أحمد توفيق المدني" في مذكراته . فيكفي الاستشهاد بمساهمة واحدة رسمية من هذه المساهمات : فأثناء تأميم قناة السويس قام وفد من جبهة التحرير الوطني متكون من السادة " أحمد بن بلة و محمد خيضر وأحمد توفيق المدني " بزيارة إلى الرئيس المصري " جمال عبد الناصر" لتهنئته بهذه المناسبة ، وأثناءها قرر الرئيس تخصيص المداخيل الأولى من القناة لصالح الثورة الجزائرية ما يعادل ثلاثين مليون جنيه مصري (ثلاثة مليار فرنك فرنسي)[1] .

خ) – السودان : بالرغم من مرور السودان في الخمسينيات بفترة عصيبة سياسيا واقتصاديا إلا أن مساعي جبهة التحرير الوطني في هذا البلد الشقيق كللت في سنة 1958 بتقديم رئيس حكومة السودان هبة مالية قدرت بعشرين ألف جنيه ، وكلفت جبهة التحرير الوطني موفدها في القاهرة السيد " توفيق المدني" بإرسال برقية شكر لرئيس وزراء جمهورية السودان "عبد الله الجليل" هذا نصها : "... يشرف جبهة التحرير الوطني بأن تكرر لكم بهذه المناسبة تشكراتها الحارة على المساعدة القيمة التي تفضلت بها دولة السودان بتقديمها للشعب الجزائري[2] ..."

د) – سوريا : ظلت سوريا منتظمة في مساهماتها المالية للثورة الجزائرية منذ 1954 إلى غاية 1962 ، فعلى المستوى الشعبي لم تتوقف مساهمات المواطنين في المهرجانات والمناسبات الكثيرة ، أما على المستوى الرسمي فإن الدولة السورية كانت أيضا منتظمة في دفع اشتراكاتها في جامعة الدول العربية والمقدرة بخمسمائة مليون فرنك قديم[3] . وبمناسبة زيارة وفد من جبهة التحرير الوطني لسوريا بقيادة "عبد الحميد مهري" استقبله الرئيس "شكري القوتلي" يوم 15 مارس 1957 ، وقدم له ثلاثة شيكات قدرت ب 1.800000 ليرة سوري أي (132130.49 دولار أمريكي)[4]

2006 المغرب ص 59 /72

[1] أحمد توفيق المدني : حياة كفاح مذكرات ، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب الجزء 3 ط 2 الجزائر 1988 ص 266 – 269

[2] نفس المرجع ص 557

[3] محمد عباس : نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954 – 1962 ، دار القصبة للنشر والتوزيع الجزائر 2007 ص 293

[4] أحمد توفيق المدني : حياة كفاح مذكرات ص 489

هذا غيض من فيض من مساهمات أخرى لايتسع المجال لحصرها وذكرها كلها .

ك) – الأردن: قال ملك الأردن "حسين بن طلال" لوفد جبهة التحرير الوطني برئاسة "أحمد توفيق المدني" الذي زار الأردن في 24 ديسمبر 1957 ما يلي : "...إنكم تعتمدون على ركنيين أساسيين وهما مصر والسعودية ومن بعدها سوريا والعراق ، أعتقد أنكم ما ازددتم جهادا إلا ازدادت الاعانات تدفقا . لقد قرأت بإمعان الخطاب الذي تفوهت به أمام الجامعة العربية ، والذي وضعت فيه النقط على الحروف ، لقد أحسنت صنعا فالكثير من بلاد العرب لايزال متقاعسا ولو فعل كل عربي واجبه لامتلأت الجزائر مالا وسلاحا. أما نحن أهل هذه المملكة الضعيفة عددا وعدة فليس لدينا إلالقمة العيش ، نحن مستعدون على اقتسامها معكم ، هذا هو جهد المقل[1] ..." لكن بالرغم من امكانات الأردن المتواضعة فإن ذلك لم يمنع شعبها الأبي من المساهمة المالية في مجهود الثورة الجزائرية ، ولم يمنع قيادتها الرسمية من البلاط الملكي إلى غاية الجندي البسيط في الجيش الأردني من المساهمة في تمويل خزينة الثورة الجزائرية .

هـ) – العراق: ذكر موفد جبهة التحرير الوطني إلى العراق السيد "أحمد بودع" أنه أثناء زيارته للعراق في جويلية 1956 استقبله المسؤولون العراقيون ، وصارحوه بتقصيرهم في مد يد العون للثورة الجزائرية لكن وعدوه بتدارك هذا الأمر واشترطوا فقط بتقديم الإعانات بإطلاعهم ولو بصفة اجمالية على استخدام هذه الأموال[2] وبالفعل أصبحت مساهمة العراق منتظمة منذ هذه الحادثة واستمرت شعبيا من خلال تبرعات كل شرائح المجتمع العراقي و من الدولة العراقية التي كانت تصبها مباشرة في حساب جبهة التحرير الوطني في دمشق (سوريا) وهذا إلى غاية استقلال الجزائر عام 1962

و) – المملكة العربية السعودية : تعتبر المملكة العربية السعودية أكثر الدول العربية سخاء حيال الثورة الجزائرية ، ففي 17 جانفي 1957 تسلم موفد جبهة التحرير الوطني في الرياضي إعانة مالية سعودية قدرت بمليون دولار ، وفي مارس 1958 استقبل ملك السعودية "سعود الفيصل" موفد جبهة التحرير الوطني " توفيق المدني " بعدما دفع له مليار فرنك تدعيما للقضية الجزائرية ، ثم قال لموفد الجبهة ما يلي : "...أنتم تدفعون ضريبة الدّم ونحن ندفع ضريبة المال والله يوفقنا جميعا[3]..."

ي) – الكويت: عندما انفجرت الثورة الجزائرية عام 1954 ووصل صداها إلى كامل البلاد العربية تفاعل معها الشعب الكويتي ، وتأسست "اللجنة الشعبية الكويتية" لجمع التبرعات للشعب الجزائري وتم اختيار سمو أمير البلاد

---

[1] نفس المرجع ص 530 .

[2] أحمد توفيق المدني : حياة كفاح مذكرات ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1988 ص 255/254

[3] المرجع السابق : ص 599/598

الشيخ "صباح الأحمد الجابر الصباح" ، رئيسا لها ، ودعت هذه اللجنة كل الشعب الكويتي للتبرع للجزائر ، وخلال أسبوع تم جمع 1.600000 دولار استرليني ، وعلى إثر النداء الذي توجه به كل من الهلال الأحمر التونسي والهلال الأحمر الجزائري إلى الرأي العام العربي والعالمي لمساعدة اللاجئين الجزائريين تبرع سمو الشيخ "عبد الله الصباح" " أميرالكويت بمنحة إلى المفوض الأعلى للاجئين في هيئة الأمم المتحدة مقدارها 46000 جنيه استرليني وهو ما يعادل46800 دينار تونسي لفائدة اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب[1].

2- على مستوى جامعة الدول العربية :

عرضت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية موضوع تخصيص إعانة مالية منتظمة للثورة الجزائرية يوم 27 أفريل 1958 ،

فأوصت بأن تساهم حكومات الدول الأعضاء في ميزانية مبدئية لمعونة الجزائر مقدارها 2000000 من الجنيهات الاسترلينية ، على أن تكون المساهمة بنسبة خصصتها في ميزانية الجامعة . وأوصت بأن تؤلف لجنة خاصة من المندوبين الدائمين لدى الجامعة ، أو ممن تنتدبهم الدول الأعضاء لبحث القضية الجزائرية . واجتمعت لجنة المندوبين بحضور مندوب الجزائر السيد "توفيق المدني" الذي أدلى يوم 20 ماي 1958 بخطاب أمام اللجنة استعرض فيه الوضع القائم في

الجزائر ، وطالب بتخصيص 12 مليونا جنيها استرلينيا كمعونة للمجاهدين الجزائريين . وقال أن جبهة التحرير الوطني تفضل أن تتلقى المعونات عن طريق الجامعة . وفي جلسة 18 اكتوبر 1958 وافق مجلس الجامعة على تقرير ميزانيةسنوية لمعونة الجزائر قدرها 12 مليونا جنيها استرلينيا ، وفي عام 1959 أبلغت حكومات الدول الأعضاء الأمانة العامة أنها ستزيد أنصبتها في الميزانية الجديدة لهذا الغرض النبيل . وأثناء مفاوضات إيفيان والاتفاق على وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية اجتمع مجلس الجامعة وأكد أن هذه الاتفاقية نصر للجزائر وللأمة العربية ، وأوصى المجلس بأن تواصل الدول العربية تقديم العون المادي والأدبي والعون المالي الاستعجالي إلى الحكومة الجزائرية حتى تستطيع النهوض بالمسؤوليات الملقات على عاتقها[2] .

[1] وكالة الأنباء الكويتية : wwwkuna.netkw: // Https 2016/11/01 .2019/10/05 الساعة 10سا 30د

[2] محمد علي الرفاعي : الجامعة العربية وقضايا التحرر الشركة المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة 1971 ص120

خاتمة:

من نعم الله وتوفيقه أن جعل الثورة الجزائرية مقدرة في ضمائر الناس في البلاد العربية والإسلامية سواء اكانوا مسلمين أو غير مسلمين ، الكل تضامن مع هذه الثورة وقدم لها يد العون والمساندة وشارك في المجهود الحربي والإنساني رغم الضغوط التي كان يمارسها الاستعمار الفرنسي على هذه الدول ، ورغم التحديات التي تواجهها ورغم قلة الامكانات لدى بعض الدول العربية ، لكن برغم هذه العوائق والصعوبات فإن هذه الدول راهنت على هذه الثورة الجزائرية واعتبرتها نبراسا يضيء طريقها نحو التحرر والانعتاق واعتبروها جميعا ثورة أعادت لهم كرامتهم .

قائمة المصادر والمراجع :

1- المصادر :

- سعد الله أبو القاسم : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، الجزء الثاني ، منشورات دار البصائر الجزائر ، 2007

- بن حمودة بوعلام : الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية ، دار النعمان للنشر والتوزيع ،الجزائر 2012

- المدني أحمد توفيق :حياة كفاح ، مذكرات ،الجزء 3 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ط 2 ، 1988

2- المراجع :

- اللولب حبيب حسن : التونسيون والثورة الجزائرية 1954- 1962 ، منشورات سيدي نايل ، الجزء الأول ، 2013

- العمري عمر صالح : موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية ، وزارة المجاهدين ، طبعة خاصة ، 2008

- العسلي بسام : جبهة التحرير الوطنية الجزائرية ، دار النفائس للنشر والتوزيع بيروت لبنان ، ط الثالثة ، 1990

- صغير مريم : مواقف الدول العربية من الثورة الجزائرية 1954 – 1962 ، دار الحكمة الجزائر ، 2009

- الرفاعي محمد علي : الجامعة العربية وقضايا التحرر ، الشركة المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة 1971 ،

- بلحاج صالح : تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث الجزائر ، 2009.

- بشيري أحمد : الثورة الجزائرية والجامعة العربية ، منشورات تالة الجزائر ، 2009

- لميش صالح : الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية ، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع الجزائر ، 2013

- مقلاتي عبد الله ، لميش صالح : تونس والثورة الجزائرية ، شمس الزيجار للنشر والتوزيع الجزائر ، 2013

- سعدوني بشير : الثورة الجزائرية في الخطاب الرسمي العربي 1954- 1962 ، دار مداني للنشر والطبع الجزائر 2013.

- عباس محمد : نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954 – 1962 ، دار القصبة للنشر الجزائر ، 2007

3- المجلات :

- مقلاتي عبد الله " الدعم الديبلوماسي المغربي للثورة الجزائرية " ، الذاكرة الوطنية (المغرب) عدد خاص ، 2006

- منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث للحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 " الدعم العربي للثورة الجزائرية " طبعة خاصة ، وزارة المجاهدين الجزائر ، 2007